

جونسون الى كوسيجن
يقترح تقييد تدفق الأسلحة الى الشرق الأوسط
23 أكتوبر 1967

واشنطن بتاريخ 23 أكتوبر 1967.

عزيزى السيد الرئيس،

أشاطركم تماما القلق الذى أعربتم عنه فى رسالتكم المؤرخة فى 20 أكتوبر، بشأن استمرار الجو المتوتر فى الشرق الأدنى، وعدم إحراز تقدم نحو تسوية سياسية فى المنطقة. بيد أننى لا أستطيع أن أوافق، على تقييمكم لأسباب التوترات أو على وصفكم غير الدقيق لسياسة الولايات المتحدة.

لقد تفاقمت خطورة الوضع المتفجر على نحو كبير، من جراء انتشار أنباء عن غرق مدمرة اسرائيلية فى شرق البحر المتوسط، على يد زورق دورية مصرى مجهز بصواريخ أرض- أرض. ويعد هذا التفجير عمل من أعمال الحرب الأشد خطورة فى سلسلة التهديدات والتهديدات المضادة وأعمال الإرهاب، والنشر المعادى للقوات المسلحة التى وقعت خلال الأسابيع الأخيرة. ويتطلب الوضع من كلينا ومن أطراف أخرى، بذل أفضل الجهود الممكنة لضمان التقيد الصارم بوقف إطلاق النار القائم، وممارسة ضبط النفس فى توفير الأسلحة الى بلدان منطقة الشرق الأدنى.

وقد اتبعت الولايات المتحدة لسنوات عديدة - وعلى النقيض من الاتحاد السوفيتى - سياسة ضبط النفس فى مجال الأسلحة، وهى سياسة باتت أكثر تحفظا منذ اندلاع الأعمال العدائية فى يونيو الماضى. ومع ذلك، خلق التدفق المستمر لكميات هائلة من الأسلحة السوفيتية لبعض دول المنطقة، وضعا يصعب للغاية على الأطراف الأخرى غض الطرف عنه.

وبينما سعينا وسنواصل السعى للحد من سباق التسلح، يأتى استمرار تدفق الأسلحة السوفيتية؛ ليجلب بالضرورة نوعا من رد الفعل لدى مختلف البلدان داخل المنطقة وخارجها. وقد يكون لزاما علينا استئناف شحن الأسلحة لبعض الدول العربية فضلا عن اسرائيل، ولكننى أقترح مرة أخرى فى ظل هذه الظروف، أن تتفق الحكومة السوفيتية معنا على تسجيل إمدادات الأسلحة الى بلدان الشرق الأدنى لدى الأمم المتحدة. وسيكون من دواعى سرورى إذا أمكن، أن ننطلق من هذه النقطة نحو اتفاق على برنامج فعال للحد من التسلح؛ يكون من شأنه تقليل المخاطر، ومنح بلدان منطقة الشرق الأدنى الفرصة لاستخدام مواردها

المحدودة من أجل التنمية الاقتصادية التي تشتد حاجتها إليها. وأود أن أؤكد لكم أننا مستعدون لإجراء مناقشات جادة وفورية بغية تحقيق هذه الغاية.

وأما بالنسبة للتسوية السياسية، فإن حكومتنا استمرت في أداء دورها من أجل تحقيق السلام، في كل محفل وعلى كافة المستويات وفي كل ساعة، قبل نشوب الأعمال العدائية وبعده على حد سواء. ولقد أيدنا باستمرار وثبات المبادئ التي ذكرتها علنا وكررتها على مسامعكم في قمة جلاسبرو؛ ألا وهي..

أولاً: الاعتراف بالحق في الحياة الوطنية.

وثانياً: تحقيق العدالة للاجئين.

وثالثاً: المرور عبر الممرات البحرية دون الإضرار بالدول الساحلية.

ورابعاً: فرض قيود على سباق التسلح المفرط والمدمر.

وخامساً: الحفاظ على الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي للجميع.

ولقد استرشدنا بهذه المبادئ إبان اختتام الدورة غير العادية الطارئة للجمعية العامة في نيويورك، عندما شارك ممثلو بلادنا ممثلكم صياغة مشروعى قرارين بديلين، كان من شأن أى منهما أن يؤدي الى انسحاب القوات، وإنهاء حالة العداء بين اسرائيل وجيرانها العرب، وتوطيد أساس ثابت للسلام في الشرق الأدنى. وكنا على استعداد لعرض أى من مشروعى القرار واعتماده من الجمعية العامة أثناء دورة انعقادها غير العادية الطارئة، ولكن تعذر ذلك كما تعلمون، بسبب الاعتراضات التي أبدتها بعض البلدان العربية. ونحن لم نلحق أية شروط جديدة ولا أضفنا تفسيرات جديدة، كما أن تمسكنا بالتفاهم مع حكومتكم أو مع حكومات أخرى لم يفتر أو يهن. ولكننا تفاجأنا من ناحية أخرى، أن ممثلكم في نيويورك تداولوا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، مشاريع قرارات لا تتوافق نصوصها مع الصيغ المتفق عليها خلال الدورة الطارئة. وأعتقد أن من الموات أن يواصل ممثلونا في نيويورك المشاورات، في محاولة لإزالة أى سوء فهم، ويجب علينا التأكيد مما إذا كنا متفقين في الواقع على السياسات الأساسية.

وأعتقد أن الفرصة سانحة أمامنا للمضي قدماً، حيث ذكر ممثلو بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة لممثلينا؛ أن أى قرار لمجلس الأمن يمكن أن يحظى بالقبول، إذا صيغ على أساس المبادئ الخمسة للسلام المنصوص عليها في بياني المؤرخ في 19 يونيو. ويمكن لممثل أممي خاص، أن ينفذ هذه المهمة من خلال العمل مع الأطراف المعنية استناداً الى هذا الإطار. وقد أوضح ممثلونا بدورهم، أن هذا الإجراء من شأنه أن يكون وسيلة مقبولة لإحراز تقدم نحو السلام في المنطقة.

وقد ذكر ممثلو البلدان العربية نفسها، أن أفضل وسيلة لتحقيق هدف ضمان حل مقبول من مجلس الأمن، تكمن في أن يسعى الأعضاء غير الدائمين في المجلس للمضى قدما على وجه السرعة في صياغة مشروع قرار على أساس هذه الخطوط. وأكد ممثلو بلادنا لممثلي الدول العربية المعنية، أننا بطبيعة الحال سنتعاون وبكل إخلاص معهم في جهودهم، وقد أكدنا هذا الموقف لكل من رئيس مجلس الأمن ونائب وزير الخارجية كورنيتسوف في نيويورك.

السيد الرئيس:

لقد ذكرت لكم إبان قمة جلاسبرو، أن المبدأ الأول والأعظم للسلام؛ هو أن تتمتع كل دولة في المنطقة بالحق الأساسي في العيش بحرية، وبدون أى ادعاءات بشن الحرب والأعمال العدائية واحترام جيرانها لهذا الحق، وأنا أرحب ببيانكم أنكم تؤمنون بهذا المبدأ أنتم أيضا. وينبغي بالمثل محو أى شك في موقف الولايات المتحدة من مسألة ضرورة انسحاب القوات. وينبغي أيضا - كما أوضحت في بياني المؤرخ في 19 يونيو وعلى غرار ما ذكرته لكم مباشرة في جلاسبرو - الاعتراف بحقوق الحياة الوطنية، ووجود ضمانات للمرور البحري عبر الممرات المائية الدولية دون الإضرار بالدول الساحلية، والحد من سباق التسلح، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين، واحترام الاستقلال السياسى لكافة دول المنطقة وسلامة ووحدة أراضيها.

سيدي الرئيس:

لا يسوغ لأى دولة في سياق السلام، أن ترفض سحب قواتها من أراضى دولة أخرى، أو أن تدعى الحق في فرض حالة عداء أو حرب ضد دولة أخرى.

ونحن نعتقد استنادا الى هذه القاعدة المشتركة التي حظيت بالقبول لدى الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي في الأمم المتحدة، أنه لا ينبغي وجود أى صعوبة في صياغة قرار من شأنه تعزيز المفاوضات من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة؛ بغية تحقيق سلام عادل ودائم تنعم في ظله كل دولة من دول المنطقة بالأمن.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير،

ليندون جونسون

484. Letter From President Johnson to Premier Kosygin¹

Washington, October 23, 1967.

Dear Mr. Chairman:

I fully share the concern expressed in your letter of October 20 about the continued tense atmosphere in the Near East and the lack of [Page 936]progress toward a political settlement in that area. I cannot, however, subscribe to your assessment of the causes or to your inaccurate description of United States policy.

The explosive nature of the situation was dramatically underscored by the news of the sinking of an Israeli destroyer in the eastern Mediterranean by an Egyptian patrol boat equipped with surface-to-surface missiles. This act of war was the most serious of a series of threats and counter-threats, acts of terrorism, and hostile deployments of armed forces during recent weeks. The situation calls for the best efforts of both of us and of others to secure strict observance of the existing cease-fire and to exercise restraint in the provision of arms to the countries in the Near Eastern area.

Unlike the Soviet Union, the United States has for many years followed a policy of restraint in the arms field, a policy which has been even more restrained since the hostilities of last June. However, the continued flow of massive quantities of Soviet arms to certain States in the area has created a situation very difficult for others to ignore. While we have sought and will continue to seek to limit the arms race, the continued flow of Soviet arms will necessarily bring about some response by various countries in and out of the region. We may well have to resume shipments of arms ourselves to some of the Arab countries as well as to Israel. In these circumstances I would again propose that the Soviet Government agree with us that arms supplies to the Near Eastern countries should be registered with the United Nations. I would be glad if we could go on from there toward an agreement on an effective arms limitation program which would diminish the dangers and permit the countries of the Near Eastern area to use their limited resources for their much needed economic development. I assure you that we are prepared to undertake immediately serious discussions towards this end.

As for political settlement, my Government has been doing its part for peace in every forum, at every level and at every hour, both before and since the outbreak of hostilities. We have consistently upheld the principles which I stated publicly and repeated to you at Glassboro:

- First, the recognized right of national life;
- Second, justice for the refugees;
- Third, innocent maritime passage;
- Fourth, limits on the wasteful and destructive arms race; and
- Fifth, political independence and territorial integrity for all.

We were guided by these principles when our representatives in New York worked out jointly with your representatives, toward the close of the Emergency Special Session of the General Assembly, alternative drafts of a resolution which would bring about force withdrawals,[Page 937] an end to the state of belligerency between Israel and its Arab neighbors and establishment of a stable basis for peace in the Near East. We were prepared to have either of those drafts presented and adopted by the Emergency General Assembly, but, as you know, this was not possible because of objections from certain Arab countries.² We have attached no new conditions or new interpretations, nor have we weakened our adherence to any understandings with your government or other governments. On the other hand, we have been surprised that your representatives in New York have been circulating to

delegations at the current General Assembly drafts, the texts of which do not conform to those agreed in the Emergency Session. I believe it is desirable that our representatives in New York continue their consultations to try to clear up any misunderstandings. We should ascertain whether we do not in fact agree on underlying policies.³

I believe that the opportunity is before us to move forward. Recently representatives of some of the Arab States have stated to our representatives that an acceptable resolution of the Security Council can be formulated on the basis of the five principles of peace set forth in my statement on June 19. This could be implemented by a special United Nations representative working with the parties on the basis of such a framework. My representatives in turn have made it clear that this would be an acceptable way to make progress toward peace in the area.

The same Arab representatives have said that the best way to achieve the objective of securing an acceptable Security Council resolution would be for the non-permanent members of the Council to proceed promptly to draft a resolution along these lines. My representatives assured the Arab states concerned that we would of course cooperate wholeheartedly in their effort.⁴ We have confirmed that position both to the President of the Security Council and to Deputy Foreign Minister Kuznetsov in New York.

[Page 938]

Mr. Chairman, I stated to you at Glassboro that the first and greatest principle of peace is that every nation in the area has the fundamental right to live free from claims and acts of war and belligerency and to have this right respected by its neighbors. I welcome your statement of belief in this principle. Equally, there need be no doubt of the United States position that troops must be withdrawn. But there must also be, as I made clear in my statement of June 19 and again directly to you at Glassboro, recognized rights of national life, guarantees of the freedom of innocent maritime passage in international waterways, limitation of the arms race, a solution to the refugee problem and respect for the political independence and territorial integrity of all states in the area.

Mr. Chairman, in a context of peace, no state is justified in either refusing to withdraw its forces from the territory of another state or claiming the right to assert or pursue a state of belligerence against another state.

On this common basis, which we believe is acceptable to the great majority of the world community at the United Nations, there should be no difficulty in fashioning a resolution which will promote negotiations through the good offices of the United Nations in order to bring about a just and durable peace in which every state in the area can be assured security.

Sincerely,

Lyndon B. Johnson